اتصالات ومشاورات بشأن المشروع المصري

احتلت «النقاط العشر» المصرية، المتداولة في الاوساط السياسية الاقليمية، والدولية، الآن، حيّزاً كبيراً من اهتمام الشخصيات السياسية والمواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فللمرة الأولى، منذ شهور، يدفع طرح «النقاط العشر» جميع المعنيين بأزمة الشرق الاوسط الى تحرّك سياسي مكثّف، بعد مرحلة جمود توقفت عندها النشاطات المختلفة في اتجاه ايجاد مخرج للازمة، وراوحت، في اثنائها، الحلول عند مبادرات غير قادرة على اختراق حاجز الركود، او دفعه الى وراء. وللمرة الاولى، أيضاً، تتفاعل الشخصيات الوطنية في الضفة والقطاع، بصورة مباشرة، مع طروحات سياسية لم تكن ساحتها اسرائيل، او مناطقهم، وان كانت الاخيرة تشكّل ساحة عمل وفعل وتأثير هذه المقترحات. وفي حين كانت الطروحات السياسية تنتقل الى الضفة والقطاع وتأتي سريعاً ردود الفعل عليها، ينتقل المعنيّون بالامر، في المنطقتين، الى مركز انطلاق النقاط العشر ذاته، حيث أُجريت، وتجرى، صناعة التحرك السياسي الجديد، على الرغم من ان احتمالات ظهور نتائج ايجابية ونهائية له أمر لا يزال مستبعداً في وقت قريب. ومع ذلك، اهتم المراقبون بالحركة الفلسطينية الجديدة القادمة مع شخصيات من الضفة والقطاع نحو القاهرة وتونس، لما لهذه التحركات من دلالات ونتائج وانعكاسات على مستوى التحرّك السياسي المطروح.

ففي تطوّر هامّ، وصل الى القاهرة، في أواسط أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، عدد كبير من الشخصيات البارزة، من الضفة الفلسطينية، لاجراء مشاورات في اطار الجهود المصرية الرامية الى الاطلاع عن قرب على احوال الشعب الفلسطيني في الداخل. وأجرت القيادات هذه، ومن ابرزها نائب رئيس بلدية البيرة، المحامي جميل الطريفي، ونقيب رابطة الصحافيين الفلسطينيين، رضوان أبو عياش، والمحامي غسان الشكعة، وبسام السايح، نجل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح، وقيادات مهنية وعمالية أخرى، اتصالات ومشاورات عدة، من بينها، حتى حينه، اجتماع عقده معها نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز.

وصرّح غسان الشكعة، في أعقاب الاجتماع، بأن أي وفد فلسطيني لمحادثات مع وفد اسرائيلي يجب ان تسمّيه م.ت.ف. وان يضمّ قيادات من الداخل والخارج معاً؛ وان م.ت.ف. ترشّح المرشحين للانتخابات المقترحة حال حصولها. وأضاف الشكعة، ان لا تسوية بدون ضمان حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، في ما اعتبره مراقبون رداً على دوائر اسرائيلية بعينها (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٨١، ٢٥/٩/١٩٨٩، ص ١٢). وكانت مصادر اميركية نقلت عن الرئيس المصري، حسني مبارك، قوله انه سوف ينقل الى واشنطن، في خلال زيارته لها، أسماء فلسطينيين قد يشتركون في محادثات سلام مع مسؤولين اسرائيليين (**الرأي**، عمّان، ٢٥/٩/١٩٨٩).

امّا المحامي جميل الطريفي، فرحّب بالجهود المصرية من اجل تحرّك سياسي لحل القضية الفلسطينية. وقال، انه لا يوجد أي تحفّظ من النقاط العشر المصرية، التي يدور أغلبها حول مسائل اجرائية. ووصف الموقف المصري بأنه متميّز بمسألتين: أولاهما اصرار مصر على الّا تكون معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية معاهدة منفردة، ولكن مقدمة لسلام شامل وعادل في الشرق الاوسط؛ وثانيتهما حرص مصر الدائم على القضية الفلسطينية («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢ ـ ١٣).

ووصف رضوان ابو عياش النقاط المصرية